

**منشور مالي رقم (١٠) لعام ٢٠١٥م**  
**حول سداد مستحقات مؤسسات القطاع الخاص**  
**التي تتعامل مع الحكومة**

أصحاب السمو والمعالي الوزراء/المستشارين ... الموقرين  
أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة ... الموقرين/المحترمين  
تحية طيبة ... وبعد ، ، ،

إشارة إلى ما يتردد بين أوساط شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تتعامل مع الجهات الحكومية - سواء في مجال المقاولات أو تقديم الخدمات - حول التذمر الحاصل بسبب التأخير في حصولها على الدفعات المالية المستحقة لها من قبل الجهات الحكومية .

وبالرغم من عدم تقديم أي حالات تأخير محددة إلى هذه الوزارة، إلا أنه لأهمية سداد مستحقات الشركات والمؤسسات في الوقت المحدد وفقا للشروط التعاقدية ، وتفاديا لأي تأخير غير مبرر، فإن هذه الوزارة تحث جميع الوزارات والوحدات الحكومية الأخرى لمراعاة الآتي :

- ١ - أن تلتزم جميع الوزارات والوحدات الحكومية بسداد كافة الدفعات المستحقة لمؤسسات القطاع الخاص في مواعيدها دون تأخير.
- ٢ - في حالة وجود جزء من هذه المبالغ محل خلاف بين الطرفين، فإنه يتوجب على الوحدة الحكومية حذف المبلغ المختلف عليه إلى حين التوصل إلى إتفاق بشأنه وتميرير الدفعة المتفق عليها للسداد .

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ١٣ / ٢ / ١٤٣٧هـ  
الموافق : ٢٥ / ١١ / ٢٠١٥م